دائماً معاً رغم محاولات التمزيق !

ليس بمستطاع اى مراقب تجاهل حقيقة التضامن العميق والواسع الذى ابداه ويبديه ابناء الضفة الغربية وقطاع غزة مع اخوانهم في المخيمات الفلسطينية فيلبنان . وليس في وسع الذين دابوا على محاولات الفصل بين ابناء الشعب الفلسطيني ، واعتباره مجرد مجموعات مكانية يمكن نقلها او التصرف بها من مكان لاخر تفسير هذا التضامن على اساس ادعاءاتهم . حتى الزعم بان مظاهر التضامن التي عمت الاراضي المحتلة موحى بها من الخارج لا يغير من حقيقة الترابط الوثيق بين ابناء الشعب الفلسطيني بل يؤكده.

لقد ظنت الجهات المعادية للشعب الفلسطيني ان محاولات تدمير هويته الوطنية وتجسيداتها السياسية ، والضربات القمعية لحركته الوطنية، وتشتته الجغرافي ، قادرة على تغييب وعيه بذاته ، والانطلاق من ذلك الى التعامل مع تجمعاته المختلفة على اساس حلول محلية ضيقة تخدم، او يزعم انها تخدم ، المصالح الانية المباشرة لتلك التجمعات .

وعلى الرغم من فشل محاولات تفتيت الشعب الفلسطيني الى تجمعات وضرب وحدته الوطنية الا ان اصحابها ما زالوا يواصلونها تحت اسماء متجددة وذرائع متباينة تميزها ازدواجية السياسات والمواقف تجاه هذا "التجمع" الفلسطيني او ذاك .

ففي حين تفرض سياسة الجوع والموت على المخيمات الفلسطينية في لبنان، ويتقاعس حكام العرب عن وقف هذه السياسة وعن تقديم العون للمحاصرين الفلسطينيين، تخرج الاصوات والمشاريع واحيانا "الشيكات" من اجل ما يسمى "تحسين احوال" الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة . ونفس اصحاب "الشيكات" كثيرا ما يقومون بقذف ابناء الشعب الفلسطيني خارج بلدانهم الى حياة التشرد والبطالة او الموت في هذا المخيم او ذاك !

ان حكومة مصر تمنع الفلسطينيين المقيمين في اراضيها منذ عشرات السنين من العمل . ومع ذلك وقعت اتفاقات كامب ديفيد التي تحدد الفلسطينيين بابناء الضفة والقطاع فقط ولا تعتبر وجود قضية لمن يعيشون خارج هاتين المنطقتين .

وحكومة الاردن تطرح خطة التنمية "للاهل" في الضفة والقطاع . اما من كانوا خارجهما من ابناء الشعب الفلسطيني باستثناء سكان الضفة الشرقية فهم ليسوا "اهلا" ومشاكلهم وطموحاتهم الوطنية لا تعني تلك الحكومة في شيء حتى ولا "عبارة" تضامن مع الذين يقتلون او يموتون جوعا في المخيمات الفلسطينية المحاصرة بلبنان . حتى محاولة نسائية للتظاهر في عمان تضامنا معها يجرى قمعها .

فما هو التفسير اذن لهذه المواقف المزدوجة من الشعب الفلسطيني غير محاولة "رشوة" بعضه ليتنس بعضه الاخر ، او محاولة "ارهاب" بعضه ليرضخ دون بعضه الاخر ؟ وتكون النتيجة طمس وجوده كشعب وحرمانه بالتالي من حقه في تقرير المصير والعودة واقامة الدولة المستقلة ؟

ليس هناك تفسير آخر خصوصا وان هذه المحاولات تأتي من نفس الجهات التي تعلن معارضتها لذلك الحق ولاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

ليس بالامكان القول ان مظاهر التضامن بين ابناء الشعب الفلسطيني التي تحفل بها

بشير البرغوثي

الحياة اليومية الفلسطينية تحت مختلف الظروف الصعبة ستقنع اصحاب محاولات التمزيق والطمس بالتخلي عنها، لكن الامر المؤكد هو ان الحياة الفلسطينية في ظل الاحتلال او في ظل القمع العربي لها جدليتها الخاصة التي تفرز ، على الدوام ، الوقائع الاليمة التي تؤكد لابناء هذا الشعب، يومياً، انهم، مهما تباعدت بينهم المسافات ، وتباينت بينهم الظروف ، موجودون في قارب واحد، ومصيرهم متوقف على بقائهم معا الى ان يصل هذا القارب ، وسيصل، الى هدفه، هدف العودة والدولة المستقلة !

غورباتشوف: الشعب السوفييتي بأكمله يشارك في اعادة البناء

موسكو – تبادل القائد السوفييتي ميخائيل غورباتشوف ، عند وصوله الى مدينة "ريغا" عاصمة جمهورية "لاتفيا" ، الحديث مع مواطني المدينة ، وقالت اذاعة موسكو ان غورباتشوف اشار الى دعم المواطنين السوفييت لاعادة عملية البناء التي حققت نتائج ملموسة في تطور المجالين الاقتصادي والاجتماعي بالرغم من ان التحولات الجذرية بدأت لتوها . وقال غورباتشوف انه خلال هذه العملية سيضطر البعض للتضحية بمصالحهم الخاصة، ولكن ذلك سيجلب الرضا للمجتمع بأكمله. واكد "يجب ان يشارك الشعب بكامله في عملية اعادة البناء وهذا هو هدفنا الرئيسي".

وبصدد تجميد الاتحاد السوفييتي من طرف واحد ، لتجارب النووية قال غورباتشوف "ان هذه الخطوة لم تلحق الضرر بدفاع البلد ، وان الاتحاد السوفييتي لن يساوم على مصالح امنه ولكنه في الوقت نفسه مستعد لقبول اية اقتراحات منطقية تهدف الى تحقيق السلام".

المحامية لانغر: اصيبوا اثناء عودتهم من الجامعة

افاد المحاميان فيليتسيا لانغر وفؤاد منصور، بعد زيارتهما طلاب جامعة النجاح الجرحى، والذين يتلقون العلاج في مستشفى الاتحاد وراميديا ، انهم اصيبوا برصاص جنود الاحتلال في اثناء عودتهم من الجامعة الى بيوتهم، وانهم لم يشاركوا في اية مظاهرة او اخلال بالامن، حسب ما ادعت اجهزة السلطات، وعليه ستتقدم المحامية لانغر بشكوى باسم الجرحى .

ومما يذكر ان تسعة طلاب اصيبوا برصاص الجنود، في الاسبوع الماضي ، يتلقى ثمانية منهم العلاج في مستشفيات نابلس، بينما تم نقل التاسع الى مستشفى غداسا بالقدس الغربية لسوء وضعه الصحي .

ملامح «الخطة الأمنية» الأردنية الجديدة
تحويل الأردن الى مخفر كبير عماده «تكنولوجيا القمع»

بدا العمل في الاردن ، مؤخرا، وفق الخطة الامنية الجديدة للامن العام ، التي وضعت في اواخر عام ١٩٨٥ ، وتقوم على "نظرية الامن الشامل" ، التي يتلخص جوهرها في ان كل مواطن متهم . وهذا هو الواقع القائم في دولة مثل الاردن، حيث يستحكم العداء بين الجماهير وقواها الوطنية والديموقراطية من جهة، واجهزة القمع بمختلف تسمياتها من جهة اخرى .

فما هي اسس "نظرية الامن الشامل" وماذا تعني على ارض الواقع ؟

«كل مواطن متهم» !

اوضح مدير الامن العام الاردني في تصريح ادلى به لصحيفة "الرأي" الاردنية، مؤخرا، ملامح هذه الخطة ، التي اذا استبعدنا الحشو الكلامي ومحاولات التضليل التي رافقت شرح المجالي لها يمكن تلخيصها كما يلي :

من المقرر ان تنفذ هذه الخطة على ثلاث مراحل، يستغرق استكمالها ثلاث سنوات. يتم خلالها انشاء ٦٧ مركزا امنيا في مختلف انحاء البلاد . يتكلف انشاؤها عشرة ملايين دينار اردني . وتتم طباعة بطاقات شخصية لكل مواطن في الاردن وتعمم هذه البطاقات على المراكز الامنية لتقوم بتعبئتها بحيث تشمل معلومات وافية عن كل مواطن ، مثل اسمه، ومكان سكنه ، واسم المالك ان كان صاحب البطاقة مستاجرا ، والعنوان التفصيلي للعمل والسكن ، ورقم جواز السفر ورقم السيارة واوصافها ان وجدت وتاريخ الميلاد وعدد الاولاد . ويجرى ادخال هذه المعلومات الى الكومبيوتر للاستعانة بها عند الحاجة .

ومن المقرر ايضا تخزين بصمات كل المواطنين في اجهزة كمبيوتر خاصة ، تستطيع معالجة وفرز عدة الاف من البصمات خلال ثانية واحدة .

من الركائز الخطيرة لنظرية الامن الشامل ايضا انشاء "مجالس امنية" معينة تكون بمثابة "مجالس محلية" في مناطق تقود المجالس البلدية وتتألف من ممثلي اجهزة الامن والمخابرات والوزارات ، وممثلين عن "مختلف قطاعات الشعب" ، تعينهم طبعا الاجهزة الامنية ، وليس القطاعات التي يراد تعيين هؤلاء لتمثيلها.

وسوف تتولى هذه المجالس تصريف الشؤون اليومية للمواطنين مثل معاملات رخص القيادة والسيارات والمهن والاحوال الشخصية ، بما يتيح لهذه الاجهزة التدخل في الحياة اليومية لكل مواطن.

وفي صلب هذه الخطة ايضا ادخال تكنولوجيا متطورة في خدمة الامن العام ، فضلا عن الحاسبات الالية ، هناك خطط للمراقبة الجوية واستخدام الطائرات العامودية ، لتمكين اجهزة الامن من الوصول الى اى موقع من البلاد خلال وقت قياسي.

المرحلة الاولى.. أجواء بوليسية تخيم على عمان

يجرى العمل على قدم وساق لانجاز المرحلة الاولى التي تغطي محافظة عمان، حيث حدد لها ٢١ مركزا من اصل ٦٧ مركزا لجميع البلاد . فيما تشمل المرحلة الثانية محافظتي الزرقاء واربد، وتغطي المرحلة الثالثة باقي المحافظات.

وقد اقر مجلس النواب الاردني، مؤخرا، مشروع امانة عمان الكبرى، القائم على انهاء استقلالية ٢١ مجلسا بلديا وقرويا حول العاصمة عمان، ودمجها في مجلس معين لامانة عمان الكبرى . وهكذا يكون قد تم حل ٢١ مجلس بلدى وقروى واستبدالها بمجالس تعينها اجهزة الامن والمخابرات.

كما تمت طباعة مليون ونصف مليون بطاقة معلومات شخصية ووزعت في محافظة عمان لتقوم مجالس الامن بتعبئتها .

يتحقق الأمن باطلاق الحريات الديمقراطية

اعلنت مصادر الحركة الوطنية الاردنية ، ان اللجوء الى الخطط الامنية الجديدة يشير الى ان السلطة واجهزتها القمعية لم تستوعب الدرس الذى زكته الحياة عبر عشرات السنوات من القمع، الذى لم يحل دون انفجار مظاهر الاستياء والنقمة وردود الفعل الجماهيرية . ولذلك فان تكنولوجيا القمع الجديدة ، لا تعني سوى تبذير اموال طائلة، من الاجدر توجيهها لتطوير الزراعة والصناعة ومجالات الانتاج الاخرى، بدلا من تحويل الاردن الى مخفر كبير. ذلك انه طالما تفاقمت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وانعدمت الحريات الديموقراطية، فان السخط سيبقى سمة مميزة للتعامل مع السلطة واجهزتها .

اغلاق مركز المعلومات البديلة في القدس الغربية

اغلقت الشرطة الاسرائيلية بامر اداري "مركز المعلومات البديلة" في القدس الغربية واعتقلت ستة من العاملين فيه لا يزال اثنان منهم، احدهما ميخائيل فارشنسكي مدير المركز رهن التحقيق .

هذا وقد اغلق المركز بموجب "قانون مكافحة الارهاب" الذى يستخدم لاول مرة في القدس الغربية.

واعتبرت القوى الديموقراطية في اسرائيل هذا الاجراء تعسفيا ويحمل ابعادا خطيرة بالنسبة لما يتعلق بحرية الصحافة في اسرائيل حيث جرى اغلاق المركز بناء على شكوك غير مثبتة وعلى الرغم من وجود جهاز الرقابة الاسرائيلي وصلاحياته الواسعة .

تشكيل «حرس قومي» اسرائيلي للقمع في المناطق المحتلة

افادت صحيفة "عل همشمار" الاسرائيلية، نقلا عن مراسلها، ان الجهاز العسكرى الاسرائيلي في الضفة والقطاع، يتجه لوضع وسائل جديدة للمحافظة على الامن في هذه المناطق.

وتتلخص هذه الاساليب، بتعزيز قوات حرس الحدود العاملة في المناطق المحتلة وتدريبها بشكل خاص، على غرار الحرس القومي في الولايات المتحدة، ومقابل ذلك يجرى تخفيض تدخل قوات الجيش النظامي والاحتياط.

وتأتي هذه الافكار حول اقامة وحدات حرس قومي تحترف القمع، بعد ان سرب افراد جيش الاحتياط معلومات حول ما يجرى الى الصحافة.

وتفيد الصحيفة عن مصادر عسكرية، ان تفعيل قوات جيش الاحتياط في الاراضي المحتلة كان ضروريا، لان تحريك وحدات حرس الحدود يكلف كثيرا .

ويتابع مراسل "عل همشمار" العسكرى، ان وزير الشرطة الاسرائيلي حاييم بارليف كان قد توجه الى وزير الدفاع، اسحق رابين، وطلب منه تعزيز قوات حرس الحدود .

موظف تأمين أم رجل شرطة؟!

استولى موظفو دائرة التامين الوطني الاسرائيلية ، يوم الاثنين الموافق (٢/١١) ، على كافة البضائع الموجودة في محل السيد عزمي دعنا ، الكائن في منطقة الواد ، في البلدة القديمة بالقدس . وقد برر الموظفون هذا الاجراء بان السيد دعنا رفض دفع رسوم التامين البالغة ٣٥٠٠ شيكل جديد . وجرى الاستيلاء على البضائع بمساعدة الشرطة .

هذا ، وقد "صدم" السيد دعنا من هذا الاجراء البوليسي فاغمي عليه وصرح انه رفض دفع الرسوم ، لانه مريض ولا يستفيد شيئا من برنامج التامين ، تاميك بانه محروم من الخدمات المقدمة للاولاد، فكيف يدفع وهو غير مستفيد ؟؟

هذا ولم يستيقظ المواطن دعنا الا بعد حضور الطبيب ، لكن موظفي التامين كانوا قد اتوا على كل شيء في محله البسيط !!